مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000 – 2010
اسم الكاتب: د. مدين علي، أحمد عمران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4779
تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 00:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

أثر الاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2010

الدكتور مدين علي*
أحمد عمران**

(تاريخ الإيداع 29 / 7 / 2015. قُبِل للنشر في 10 / 11 / 2015)

□ ملخّص □

بدأ الاستثمار الأجنبي المُباشر FDI يلعب دوراً كبيراً في دعم نمو اقتصاديات الدُّول النامية منذ ثمانينات القرن الماضي، مُستفيداً من الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT والاتجاه نحو اقتصاد السوق في مُعظم الدُّول النامية وتحرير التجارة فيها، وازداد اعتماد هذه الدُّول على الاستثمار الأجنبي المُباشر نظراً للمنافع الكبيرة التي تجنيها منه، سواءً من ناحية تكوين رأس المال وتوليد العمالة وزيادة الصادرات، أو من ناحية الحصول على التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي سورية بدأت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر بالتزايد منذ العام 2003، وذلك نتيجة التوجُّهات الجديدة للحكومة السُّوريَّة نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاعتماد على اقتصاد السوق.

هدَفَ هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية، وتوضيح أثر هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010، وقد توصَّل البحث إلى أنَّ هذا التأثير كان ضعيفاً.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المُباشر، النمو الاقتصادي، سورية.

* مدرس- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق - سورية.
** ماجستير- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق - سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

The impact of FDI on Economic Growth in Syria during the period 2000-2010

Dr. Madian Ali*
Ahmad Omran**

(Received 29 / 7 / 2015. Accepted 10 / 11 / 2015)

□ ABSTRACT □

Foreign direct investment FDI has been started to play a major role in supporting the growth of the economies of developing countries since the eighties of the last century, taking advantage of the rapid spread of information and communication technology ICT and the trend towards a market economy in most developing countries and trade liberalization in them. These countries began to depend more on foreign direct investment because of the great benefits that derive from it in terms of capital, employment and increase in exports, or in terms of obtaining the modern technology which is necessary to achieve the economic development.

In Syria, foreign direct investment flows started to increase since 2003 as a result of the new directions of the Syrian government to open up to domestic and foreign private sector, and reliance on the market economy.

The objective of this research is to shed light on the reality of foreign direct investment in Syria, and to clarify the impact of this investment on economic growth during the period 2000-2010. It has reached to find out that this effect was weak.

Key Words: Foreign direct Investment, Economic Growth, Syria.

*Assistant Professor-Faculty of Economy- Damascus University- Damascus- Syria.

**Master- Faculty of Economy-Damascus University-Damascus- Syria.

مقدمة:

ارتبط الاستثمار الأجنبي المُباشر بنشأة وتطوُّر التجارة الدُّولية، وساعد على انتشاره ظهور الشركات مُتعددة الجنسيات، وقد استفادت مُعظم دول العالم من الاستثمار الأجنبي المُباشر من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية فيها، حيث أكَّدت مُعظم نظريات النمو الاقتصادي على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المُباشر في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرة هذا الاستثمار على سد الفجوة في الموارد والإمكانيات المادية التي يمتلكها البلد المُضيف، وتوسيع القاعدة الاستثمارية فيه وزيادة الصادرات، بالإضافة إلى استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد ونقل التكنولوجيا الحديثة والأساليب المُتقدمة في الإدارة من البلد الأم إلى البلد المُضيف.

نظراً لذلك، فقد سعت الحكومة السُّوريَّة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المُباشر من خلال تقديم التسهيلات التشريعية والضريبية للمُستثمرين، ويُعد قانون الاستثمار رقم / 10/ لعام 1991 العنوان الأبرز في هذا المجال، حيث كان لهذا القانون الدور الكبير في توسيع مُشاركة القطاع الخاص السُّوري والأجنبي في العملية الاستثمارية في سورية خلال فترة التسعينات، ومن ثمَّ، وفي إطار سياسة الإصلاح والتحديث التي اتَّبعتها الحكومة السُّوريَّة منذ مطلع الألفية الجديدة، فقد صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وكان لهذه الخطوات دور واضح في استقطاب رأس المال الأجنبي، وبالرغم من ذلك فقد بقي رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية دون المستوى المطلوب.

مُشكلة البحث:

تتمثَّل إشكالية البحث بالتساؤلات التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي في سورية؟
- هل كان للاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية دور واضح في تنمية القطاعات الاقتصادية التي تركَّز فيها؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من الدور الذي يُمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المُباشر في الاقتصاد السُّوري، وخاصةً في المرحلة الراهنة والمُقبلة، وذلك في ضوء انخفاض الانفاق العام والحاجة إلى مصادر تمويل من أجل عملية البناء والانطلاق، حيث إنَّ الكثير من الدراسات السابقة بيَّنت أنَّ الاستثمار الأجنبي المُباشر قد يلعب دوراً إيجابياً في نمو اقتصاديات الدُّول، وخاصةً المُتقدمة منها، إلَّا أنَّ هذا الدور لم يكن ملحوظاً في حالة الدُّول النامية. ويهدف هذا البحث بشكلٍ رئيسي إلى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2010، كما يهدف إلى دراسة ومُقارنة حجم تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى سورية بين القطاعات الاقتصادية المُختلفة.

فرضيات البحث:

إنَّ الفرضية الأساسية للبحث تتمثَّل في **وجود أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المُباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية (النمو الاقتصادي) خلال الفترة 2000-2010.**

منهجية البحث:

استُخدم المنهج الوصفي التحليلي في إنجاز هذا البحث، وذلك من أجل وصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المُباشر، كما تمَّ استخدام الأسلوب الإحصائي، وذلك من خلال تجميع البيانات الإحصائية وتحليلها، وقد استُخدم البرنامج الإحصائي SPSS كأداة كمية للتحليل.

النتائج والمناقشة:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المُباشر:

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المُباشر وأصنافه:

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المُباشر بأنَّه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود البلد الأم، وذلك بهدف مُمارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويُمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المُباشر أشكالاً عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملُّك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملُّك. ويَعتبر صندوق النقد الدُّولي الاستثمار الأجنبي بأنَّه مُباشر حين يمتلك المُستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسَّسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسَّسة [1]. وبذلك يختلف الاستثمار الأجنبي المُباشر عن الاستثمار في حوافظ الأوراق المالية، والذي يتم من خلال قيام مُستثمر بشراء أسهم أو سندات خارج البلد الأم، دون أن يرافق ذلك قيام المُستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهماً فيها.

يُصنَّف الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى عدة أنواع، وذلك استناداً إلى الدوافع والمحفِّزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، حيث يُمكن تصنيفه وفق المُحدّدات التالية:

1. **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتَّع بها بعض الدُّول النامية، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في هذه الدُّول.

2. **البحث عن الأسواق:** إنَّ وجود هذا النوع من الاستثمار يعود إلى القيود المفروضة على الواردات في بعض الدُّول النامية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل، مِمَّا يجعل الاستثمار الأجنبي المُباشر في هذه الدُّول أكثر جدوى من التصدير إليها [2]. كما يهدف هذا الاستثمار إلى الاستفادة من أسواق الدُّول النامية من أجل تصريف المُنتجات.

3. **الاستثمار الباحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدُّول المُتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو أمريكا الشمالية، ويهدف إلى تبادل الخبرات والتكنولوجية الموجودة في البلدين الأم والمُضيف.

4. **الاستثمار بدوافع سياسية:** يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات بعمليات تملُّك أو شراكة بهدف تمتين العلاقة السياسية للبلد المُضيف بالبلد الأم، كما قد يهدف هذا الاستثمار إلى السيطرة على اقتصاد البلد المُضيف، ومن ثمَّ التدَّخل في قراراته السياسية.

كما يُمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المُباشر من حيث شكل مُلكية المشاريع إلى الأنواع التالية [1]:

---

[1] خضر، حسان. (2004). *الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية (32)، ص 3.

[2] قويدري، كريمة. (2011). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر* . رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص 22.

1. مشاريع مُلكيتها مُشتركة: حيث تكون مُلكية المشروع مُنقسمة بين المُستثمر الأجنبي والمُستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة يتم تحديدها وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المُنظمة لتملُّك الأجانب.

2. مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الدولة المُضيفة: ويتيح هذا النوع السيطرة الكاملة للمُستثمر الأجنبي في اتخاذ القرار، وهو ما لا تحبذه كثير من الدُّول خشية أن يؤدي ذلك إلى التبعية للمُستثمر الأجنبي.

3. الشركات متعددة الجنسية: وهي الشركات التي تمتلك مشاريع كبيرة في دول مختلفة من العالم، وتُعدُّ ظاهرة الاستثمار الأجنبي المُباشر عن طريق الشركات مُتعددة الجنسيات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدُّولية خلال العقود الأخيرة.

2-منافع وسلبيات الاستثمار الأجنبي المُباشر:

يُعدُّ الاستثمار الأجنبي المُباشر من أكثر أنواع الاستثمار انتشاراً، وخاصةً بالنسبة للدُّول النامية، وقد ازداد اعتماد هذه الدُّول عليه منذ ثمانينات القرن الماضي، خاصةً بعد توقف البنوك التجارية العالمية عن تمويل عملية التنمية في البلدان النامية، وبعد الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي ساعد الشركات المُتعددة الجنسيات على الانتشار الواسع، ويمكن تلخيص أهم منافع الاستثمار الأجنبي المُباشر في النقاط الآتية:

- يُشكّل الاستثمار الأجنبي المُباشر أحد أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدُّول النامية، فهو يوفِّر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدُّول، ويعدُّ بديلاً ناجحاً للقروض الخارجية، حيث إنَّ تدفُّقه لا يشكل عبئاً على الاقتصاد المُضيف كما في حالة القروض الخارجية [2].
- يُعدُّ جذب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة أحد أهم الآليات الخاصة بنقل التكنولوجيا إلى الدُّول النامية، وتُعدُّ الشركات دولية النشاط هي المصدر الأساسي للابتكارات ونقل المعرفة التكنولوجية إلى الدُّول الأخرى بما يؤدي إلى تحسُّن الإنتاجية، وتحديث المُعدات والآلات داخل الاقتصاد، بالإضافة إلى ارتفاع المكوّن التكنولوجي للسلع والمُنتجات [3].
- توفير فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى المُساعدة في تنمية وتدريب العمالة.
- الحد من احتكار الشركات المحلية للسوق، وتحفيزها على تحسين إنتاجها من أجل منافسة الشركات الأجنبية، وخلق علاقات ترابطية بين الاستثمار المحلي والأجنبي.
- الإسهام في تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة فرص التصدير وتخفيض الاستيراد، بالإضافة إلى تدفُّق رؤوس الأموال الأجنبية.
- استثمار الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتوفرة في الدُّول المُضيفة.

بالرغم من الإيجابيات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المُباشر على الدُّول النامية، فإنَّ هناك من يُحذر منه ويَعده نوعاً من الاستعمار الجديد الهادف إلى استغلال موارد الدُّول النامية، وبشكلٍ عام، هناك بعض المساوئ التي يُمكن أن تنتج عنه، ومنها:

---

[1] الكفري، مصطفى العبد الله. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية* . قُدم إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون: الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، ص 3.

[2] الكفري، (2010)، ص 5.

[3] أبو السعود، محمد. (2010). *الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية (95)، ص 11.

- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة مُستوردات الشركات الأجنبية من السلع الوسيطة، أو من خلال تحويل أرباح الشركات الأجنبية ورواتب العمالة الأجنبية إلى بلدها الأم.
- تعرُّض الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف مُنتجاتها نتيجة عدم قدرتها على منافسة مُنتجات الشركات الأجنبية، مِمَّا يسبب ضرراً كبيراً وخاصةً للصناعات المحلية الناشئة.
- مُعظم المشاريع التي تقوم بها الشركات الأجنبية تحتاج إلى كوادر مدرَّبة وغالباً ما تقوم هذه الشركات باصطحاب خبرائها وكوادرها من بلدها الأم، وبذلك لا يُساهم الاستثمار الأجنبي المُباشر في تنمية الموارد البشرية في البلد المُضيف، كما تُميّز الشركات الأجنبية بين العمالة الأجنبية والمحلية فيما يتعلق بالأجور.
- يتركَّز الاستثمار الأجنبي المُباشر عادةً في بعض الصناعات الملوّثة للبيئة، حيث تتطلَّب إقامة تلك الصناعات في الدُّول المتقدمة إنفاق تكاليف عالية للمُحافظة على البيئة مقارنةً بتكاليف أقل بكثير عند إقامتها في الدُّول النامية [1].

3-مُحدِّدات جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر:

يتأثر تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى دولة ما بمُجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها، ويمكن إيجاز أهم العوامل المؤثِّرة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة بالتالي:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والتشريعي ونزاهة القضاء.
- سياسات الاقتصاد الكُلّي وأهمها سياسات التعرفة الجُمركية والاتفاقيات التجارية والحوافز المُقدَّمة للمُستثمرين وسياسات الحماية الوطنية.
- السياسة المالية وأهمها السياسات الضريبية (تسهيلات، امتيازات وغيرها)[2].
- سياسة سوق العمل والقوانين الناظمة لها، وحجم العمالة وكلفتها ونوعيتها.
- حجم السوق ومعدَّل الدخل الفردي، فكلَّما زاد حجم سوق الدولة المُضيفة وازداد معدَّل الدخل الفردي فيها، كلَّما كانت أكثر جاذبية للمُستثمرين.
- توافر الموارد الطبيعية والمواد الخام، ومستوى تطوُّر البنية التحتية من اتصالات وطُرق ومنافذ برية وبحرية وجوية.

4-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي:

تتضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي في عددٍ من النماذج، وقد بدأ الفهم الرسمي للعلاقة بينهما من خلال نموذج هارود-دومار Harrod-Domar، حيث يُركّز هذا النموذج على العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج، ومن خلال معادلة النمو الاقتصادي في هذا النموذج والتي يُمكن كتابتها بالشكل: $g=\frac{S+(I_f/Y)}{k}$، أي أنَّ النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظراً لانخفاض معدَّلات الادخار في الدُّول النامية فإنَّها تعتمد على الاستثمار الأجنبي المُباشر لرفع حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني [3].

---

[1] قويدري، (2011)، ص 56.

[2] الجندي، خزامى. (2010). *الاستثمار في الجمهورية العربية السورية* . دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 26. (2)، ص. ص 634-635.

[3] القريشي، مدحت. (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات (ط. 1)*. عمان: دار وائل للنشر، ص. ص 75-76.

بالانتقال إلى نموذج Solow الذي يقوم على توسيع إطار نموذج Harrod–Domar عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل، ومُتغير مُستقل ثالث هو المُستوى التكنولوجي إلى مُعادلة النمو، و طِبقاً لنموذج Solow، يتُم استخدام دالة الإنتاج النمطية التي تأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y = Ae^{\mu t}K^{\propto}L^{1-\propto}$$

تُشير Y إلى الناتج المحلي الإجمالي، K رصيد رأس المال البشري والمادي، L عنصر العمل غير الماهر، A ثابت المعادلة الذي يوضّح المستوى التكنولوجي الأساسي، e^{μ} يوضّح ثبات مُعدَّل النمو الخارجي للمُستوى التكنولوجي الذي يتحقَّق عبر الزمن t. تُعبِّر $\propto$ عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال. وطِبقاً للنظرية النيوكلاسيكية التقليدية للنمو، يأتي نمو الناتج من واحد أو أكثر من عوامل ثلاثة:

1. حدوث زيادة كمّية أو نوعية في عنصر العمل (عن طريق النمو السكاني والتعليم).
2. حدوث زيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار).
3. حدوث تحسُّن في المستوى التكنولوجي[2].

من الواضح أنَّ الاقتصادات المُغلقة (التي ليس لديها أنشطة خارجية) ذات مُعدَّلات الادخار المُنخفضة، سوف تحقق نمواً بطيئاً في المدى القصير مقارنةً مع الاقتصادات ذات مُعدَّلات الادخار المرتفعة (بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ماهي عليه)، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق مُستويات مُنخفضة من مُتوسط الدخل الفردي. أمَّا في الاقتصادات المفتوحة (حيث تتواجد التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي) فهي تحقق مستويات دخل مرتفعة، بسبب تدفق رأس المال من الدُّول الغنية إلى الدُّول الفقيرة التي تكون مُعاملات رأس المال/العمل لديها مُنخفضة، وبالتالي تكون العوائد على الاستثمار أكثر ارتفاعاً. بناءً على ذلك، فإنَّ إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل، وزيادة درجة التدَّخُل من جانب حكومات الدُّول الأقل تقدُّماً، سوف يؤدّي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في دول العالم الثَّالث.

أمَّا بالنسبة للنظرية الحديثة في النمو (النمو الداخلي Endogenous Growth) فتَعد أنَّ النمو الاقتصادي يحصل لأسباب كثيرة أهمها حجم الاستثمارات، حيث تنص على أنَّ زيادة حجم الاستثمارات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. ويُمكن التعبير عن الإنتاج في نظرية النمو الحديثة بالمعادلة البسيطة Y=AK، حيث تُشير A إلى أي عامل يؤثر في التكنولوجيا، فهي تشتمل على المنظومة التكنولوجية للدولة كمُستوى التكنولوجيا والرؤية الوطنية تجاه العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المؤسَّسات المُتعلقة بتطوير المعرفة التكنولوجية كالجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة والشركات، وتشمل K كل من رأس المال المادي مُتمثّلاً بوسائل الإنتاج والتكنولوجيات المُتجسّدة في الآلات والمواد، ورأس المال البشري الذي يتمتع بالمعرفة والخبرة والمُمارسة التكنولوجية [3].

مِمَّا سبق يتبيَّن الدور الكبير الذي يلعبه التقدُّم التكنولوجي في تحقيق معدَّلات نمو اقتصادية وفق نظرية النمو الحديثة، ويمكن للدُّول النامية أن تحقق التقدُّم التكنولوجي المطلوب بعدة طرق من أهمها استيراد التكنولوجيا من الخارج، وفي هذه الحالة يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المُباشر دوراً كبيراً، فالشركات الأجنبية تجلب معها التقنية المطلوبة.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية

1 –الاستثمار الخاص في سورية 1990–2010:

---

[1] تودارو، م. (2006). *التنمية الاقتصادية* (محمود حسني ومحمود محمود، مُترجم). الرياض: دار المريخ للنشر، ص 150.

[2] تودارو، م. (2006)، ص. ص 150–151.

[3] تودارو، م. (2006)، ص. ص 154–156.

بعد ثلاثة عقود من الاهتمام بالبنى التحتية وبقطاع الزراعة والصناعات الاستخراجية، ومن التركيز على الجوانب الاجتماعية، واتباع سياسات الحماية والسياسات الاقتصادية المُغلقة على الداخل في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وسيطرة القطاع العام على أغلب مفاصل الاقتصاد السُّوري، بدأت الحكومة السُّوريَّة بتغيير هذه السياسات أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، حيث اتجهت الحكومة نحو تشجيع القطاع الخاص على المُشاركة الفعَّالة في الحياة الاقتصادية، ونحو الانفتاح على العالم الخارجي، وكانت الإجراءات الأكثر أهمية في هذا الصدد هي تقديم حوافز مالية لمُستثمري القطاع الخاص، وذلك من خلال قانون الاستثمار رقم / 10/ لعام 1991، والذي هدف إلى تشجيع استثمار المواطنين السُّوريين المُقيمين والمُغتربين والمُستثمرين العرب والأجانب في المشاريع الصناعية والزراعية والنقل وغيرها من المجالات التي يقررها المجلس الأعلى للاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

شكَّل قانون الاستثمار رقم / 10/ عملية دفع قوية لوتيرة الفورة الاستثمارية السريعة التي حققها القطاع الخاص في بداية التسعينيات، حيث فاقت استثمارات القطاع الخاص استثمارات القطاع العام في كل سنة خلال الفترة 1990–1996 للمرة الأولى منذ العام 1960، وبلغت نسبتها 59% من إجمالي الاستثمار و 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ووصلت معدَّلات استثمار القطاع الخاص إلى ذروتها في العام 1992 حيث بلغ هذا المعدَّل 15% من مجمل الناتج المحلي بسعر السوق، و 67.4% من مجمل الاستثمار، بينما كانت تشكّل 9% من الناتج المحلي و 37% من إجمالي الاستثمار وسطياً خلال الفترة 1985–1989 [1]. إلَّا أنَّ هذا القانون استنفذ دوره سريعاً، حيث بدأت الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ العام 1995، واستمر التراجع في الأعوام اللاحقة، فقد انخفضت استثمارات القطاع الخاص إلى 40% من مجموع الاستثمارات و7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999.

نتيجة تراجع استثمارات القطاع الخاص خلال فترة أواخر التسعينات، فقد طبَّقت الحكومة السُّوريَّة مجموعة من الإجراءات، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وقد تضمنت هذه الإجراءات تعديل قانون الاستثمار رقم /10/ بالمرسوم التشريعي رقم / 7/ بتاريخ 2000/05/13، والذي سمح للمُستثمر الأجنبي بتملُّك الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها، كما مدَّد المرسوم فترة الإعفاء الضريبي للاستثمارات إلى 13 سنة، وسمح للشركات بصرف النقد الأجنبي وفقاً لسعر الصرف السائد في السوق، والاحتفاظ بكامل عوائد النقد الأجنبي. ثُّم أتى المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في دمشق خلال الفترة 17–2000/6/20، ليؤكّد توجهات السياسة الاقتصادية السُّوريَّة في الانفتاح على القطاع الخاص وعلى العالم، حيث أقرَّ هذا المؤتمر التوجُّهات العامة لبرامج الإصلاح والتحديث الاقتصادي في سورية، والتي تركَّزت على تحفيز القطاع الخاص للمُشاركة في النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

كنتيجة لهذه التوجُّهات، فقد صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم، حيث تمَّ إصدار القانون رقم / 28/ لعام 2001، والذي سمح للمصارف الخاصة بالعمل في سورية، وبمُشاركة غير سورية، وأعقبه صدور القانون رقم / 23/ لعام 2002 الخاص بمجلس النقد والتسليف، وكان هذان القانونان بمنزلة المفتاح الذي دخلت بواسطته مجموعة من المصارف الخاصة للعمل في السوق السُّوريَّة، حيث تمَّ في عام 2004 تأسيس أول مصرف خاص في سورية، ليصل في العام 2010 عدد المصارف الخاصة إلى 9 مصارف، كما شهد العام 2005 تحولاً هاماً على مُستوى قطاع التأمين في سورية تمثَّل بصدور المرسوم التشريعي رقم / 43/ القاضي بإحداث الهيئة العامة للتأمين، والذي سمح

[1] هيئة تخطيط الدولة و UNDP سورية. (2007). *التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025)، محور الاقتصاد والإنتاجية*. دمشق، ص. ص 213–214.

بإحداث شركات خاصة للتأمين في سورية، ونتيجةً لهذا المرسوم، بدأت شركات التأمين الخاصة بالدخول إلى السوق السُّوريَّة حيث وصل عدد شركات التأمين الخاصة إلى 18 شركة في العام 2010. كما صدر القانون رقم /22/ لعام 2005، والمُتضمن إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السُّوريَّة، وصدر المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006، القاضي بتأسيس سوق دمشق للأوراق المالية وإعادتها للعمل، وفي نهاية عام 2010، بلغ عدد الشركات المُدرجة فيها 19 شركة بقيمة سوقية وصلت لِـ 144.36 مليار ل.س[1]. وفي العام 2007 صدر المرسوم التشريعي رقم /8/ الذي حلَّ محل قانون الاستثمار رقم /10/، حيث وسَّع القانون الجديد التغطية القطَّاعية، وعدَّل مبدأ الحوافز المُعتمدة.

وسعياً منها لتحقيق اندماج أفضل في نظام التجارة العالمي، أبرمت الحكومة السُّوريَّة مجموعة من الاتفاقيات التجارية، كاتفاقية منطقة التجارة الحُرَّة العربيَّة الكُبرى GAFTA، والتي تضمَّنت الإلغاء التَّام للرسوم الجُمركية اعتباراً من 2005/1/1، وتمَّ توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحُرَّة مع تركيا عام 2007 والتي تنصُّ على تحرير كامل للتجارة بين البلدين، كما وقَّعت الحكومة اتفاقية الشراكة السُّوريَّة الأوروبية بالأحرف الأولى عام 2004، ثمَّ أُعيد توقيعها بالأحرف الأولى للمرة الثَّانية عام 2008. وبالإضافة إلى تلك القطاعات، فقد شهد قطاع الاتصالات تطوُّراً ملحوظاً من خلال إدخال خدمة الهاتف الخلوي إلى سورية، وشهد قطاع التعليم تأسيس جامعات خاصة، وفي مجال الإعلام سُمِحَ بإصدار صحف وإطلاق فضائيات خاصة. كما عمدت الحكومة إلى تفعيل السياسة النقدية من خلال الاتجاه نحو تعويم العملة وربطها بسلة عملات، واتباع سياسة مرنة لسعر الفائدة، كما قامت بتفعيل السياسة المالية، من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لمُعدَّلات قريبة من المُعدَّلات السائدة في الدُّول المجاورة.

بنتيجة هذه التحوُّلات، توسَّع استثمار القطاع الخاص في مُعظم القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفعت مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 52.3% عام 2000 إلى 61.9% عام 2010، وشكَّلت استثمارات القطاع الخاص عام 2010 حوالي 57% من مجموع الاستثمارات بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 36% عام 2000، ويُظهر الشكل (1) توزُّع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2000-2010.

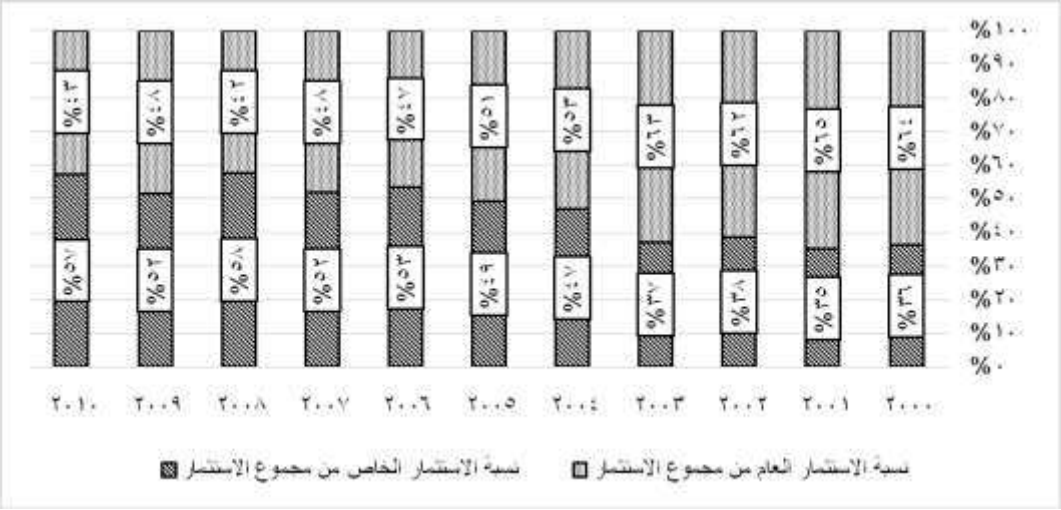

الشكل (1): توزُّع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص 2000-2010 [2]

[1] سوق دمشق للأوراق المالية. (2010). *التقرير السنوي*. دمشق، ص 34.

[2] الشكل من إعداد وحسابات الطالب بناءً على بيانات المجموعة الإحصائية السورية 2002-2011.

2 – الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية 2000–2010:

كانت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى سورية خلال فترة التسعينات مُتواضعة، وتركَّزت في مُعظمها في استكشاف النفط وإنتاجه، وبالرغم من جهود الحكومة السُّوريَّة الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من خلال قوانين تشجيع الاستثمار، إلَّا أنَّ الاستثمار الأجنبي بقي ضعيفاً خارج قطاع النفط والغاز، وارتفع تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر السنوي من 65 مليون دولار عام 1994 إلى 263 مليون دولار عام 1999 (أي تضاعف بمقدار 4 مرات).

مع مطلع القرن الجديد، ومع بدء الإصلاحات الاقتصادية الفعَّالة في سورية والتوجُّه نحو اقتصاد السوق المفتوح، وبعد سلسلة القوانين والمراسيم التي صدرت بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في سورية، والتي كان تأثيرها واضحاً على توسُّع مشاركة القطاع الخاص بشكلٍ عام في الاقتصاد الوطني كما ورد سابقاً، فقد كان تأثيرها أيضاً إيجابياً في تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى سورية، حيث ارتفع هذا التدفُّق من 270 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى 1539 مليون دولار عام 2010، وهو ما يُظهره الشكل (2).

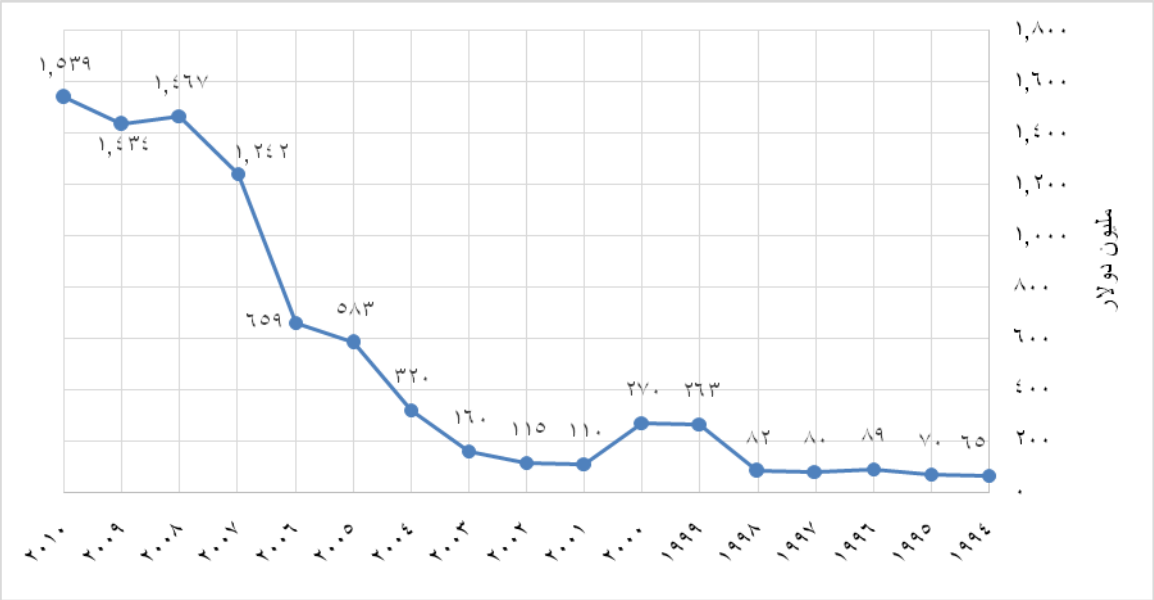

الشكل (2): تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى سورية 1994–2010 [1]

سجَّل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر المُتراكم حتى نهاية عام 2010 حوالي 15.39 مليار دولار، وقد سيطر قطاع النفط والغاز على هذا الرصيد بنسبة بلغت 87.2%، ويستند هذا على الإنفاق الاستثماري السنوي الذي تقوم به شركات النفط والغاز العاملة في البلد، سواءً في مجال الإنتاج والتطوير أو الاستكشاف، وقد شهد هذا القطاع اتجاهاً جديداً ومُتصاعداً من حيث دخول شركات اقتصادية ناشئة إليه من الصين والهند.

يأتي قطاع الصناعة بعد قطاعي النفط والغاز من حيث الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر بنسبة 5.85% من رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر المُتراكم في نهاية عام 2010، وقد استقبل هذا القطاع في عام 2010 حوالي 347 مليون دولار، بينما يأتي القطاع المالي في المرتبة الثالثة بنسبة 5.02% من الرصيد المُتراكم للاستثمار الأجنبي المُباشر، وتُعتبر لبنان والأردن ودول الخليج المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المُباشر في القطاع المالي

[1] هيئة الاستثمار السورية. (2011). *التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية* . دمشق، ص 9.

مُتمثّلاً باستثمارات في البنوك الخاصة وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية. ويعكس رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر في قطاع الصناعات التحويلية قفزة جديدة في الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية، تجاوباً مع التحرير الاقتصادي، حيث بدأت شركات مثل لافارج ونستله وبل وبن لادن تضع قدماً لها في السوق السُوريَّة، كما تدفَّقت استثمارات جديدة بكثرة إلى قطاع البناء والتشييد والأغذية والمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية[1].

شكَّل تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر خلال عام 2010 استثمارات جديدة في قطاع البناء والتشييد، حيث شهد هذا القطاع قفزة كبيرة من 113.6 إلى 429.4 مليون دولار بين عامي 2009 و2010، ولعب القانون رقم /15/ لعام 2008 الخاص بتنظيم عملية التطوير العقاري خاصةً في مجال الإسكان دوراً كبيراً في تنشيط الاستثمار الأجنبي المُباشر ضمن قطاع البناء والتشييد.

أمَّا قطاعات السياحة والعقارات فقد أتت في المرتبة الرابعة بحجم 161.7 مليون دولار وبنسبة 1.08% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر في نهاية عام 2010، ومن حيث التدفُّق السنوي فهناك 40 مليون دولار شكَّلت بشكلٍ أساسي صفقة الاستحواذ التي تمَّت بين شركة سوديك للاستثمار والتطوير وشركة بالميرا للتطوير العقاري، وقد استحوذت الشركة الأولى على 50% من حصة الثانية.

وجاء قطاع التعليم خامساً بنسبة 0.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر في نهاية عام 2010، ما يعادل 60.5 مليون دولار، وقد شهد هذا القطاع عام 2010 زيادة سنوية في تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر بلغت 21.3 مليون دولار وهو يُمثّل التزايد المُستمر لهذا الاستثمار في قطاع التعليم العالي وتحديداً في الجامعات الخاصة. وساهم قطاع الاتصالات بـ 0.23% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر في نهاية عام 2010، وقد شهد انخفاضاً طفيفاً في التدفُّق السنوي للاستثمار الأجنبي المُباشر حيث بلغ 0.9 مليون دولار، ويعود ذلك إلى صفقة بيع بحوالي 0.9 مليون دولار من الحصة الأجنبية في شركة SyriaTel إلى مُساهمين محليين سوريين[2].

أمَّا قطاعات الزراعة والنقل والتجارة فقد فشلت في جذب أي استثمار أجنبي هام، حيث استقبل قطاع التجارة 120 ألف دولار، وقطاع النقل 20 ألف دولار، ولم يستقبل قطاع الزراعة أي استثمار خارجي عام 2010، وعلى الرغم من الدور الهام لقطاعات الزراعة والتجارة في الاقتصاد السُوري والتي تشكّل حوالي 22% و 20% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، إلَّا أنَّ هذه القطاعات لم تُشكل جاذباً للاستثمار الأجنبي المُباشر ، ويمكن تفسير ذلك بعدم صدور قوانين استثمار خاصة لتغطية هذه القطاعات، بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع الزراعة السُوري من مشاكل تتمثَّل في تأخُّر تنفيذ مشاريع الري وخاصةً مشروع جر مياه نهر دجلة، وتعرُّض هذا القطاع للأزمات بسبب مواسم الجفاف المتكررة والتي كان آخرها موسمي 2008 و2009.

الجدول (1): رصيد FDI المُتراكم وتدفق FDI لعام 2010 حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	رصيد FDI المتراكم (مليون دولار)	النسبة (%)	تدفق FDI في عام 2010 (مليون دولار)	النسبة (%)
زراعة	1.54	0.01%	0	0%
نفط وغاز	13091.4	87.20%	970	63.01%
صناعة	878.1	5.85%	346.54	22.51%

[1] هيئة الاستثمار السورية. (2011)، ص. ص 12-13.

[2] هيئة الاستثمار السورية. (2011)، ص 14.

تجارة	20.24	0.13%	0.12	0.01%
سياحة وعقارات	161.72	1.08%	40.5	2.63%
نقل	10.7	0.07%	0.02	0%
اتصالات	34.64	0.23%	−0.88	−0.06%
مال	753.44	5.02%	161.74	10.51%
تعليم	60.48	0.40%	21.38	1.39%
المجموع	15012.26	100%	1539.42	100%

المصدر: هيئة الاستثمار السورية. (2011)، ص 13.

مِمَّا سبق، يتبيَّن أنَّ الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية كان في مُعظمه من الاستثمار الباحث عن المصادر والموارد الطبيعية وتحديداً الموارد النفطية، وبالتالي فإنَّ تأثير هذا الاستثمار ينحصر في زيادة عائدات الخزينة العامة للدولة وفي توسيع الصادرات وفي زيادة احتياطات الدولة من القطع الأجنبي، إلَّا أنَّ دوره محدود في نقل التكنولوجيا وتطوير العمالة.

وبالنظر إلى التوزُّع الجغرافي لمصادر الاستثمار الأجنبي المُباشر المُتراكم في نهاية عام 2010، يتبيَّن أنَّ الاتحاد الأوروبي هو المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المُباشر في السوق السُّوريَّة، بنسبة بلغت 73%، وقد أتى هذا الاستثمار بشكلٍ رئيسي من هولندا (62%) وفرنسا (8%)، ويعود ذلك إلى استثمارات شركة شل الهولندية وتوتال الفرنسية اللَّتان تعملان في قطاع النفط والغاز ومُتواجدتان في سورية منذ سنواتٍ عديدة، أمَّا حصة باقي الدُّول الأوروبية مُجتمعةً فقد بلغت 5%. وبالنسبة للدَّول العربية، فقد شكَّلت استثماراتها حوالي 8% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المُباشر المُتراكم في نهاية 2010، واتَّجهت مُعظم الاستثمارات العربية نحو الصناعات التحويلية والعقارات والمال، وقد شكَّل المُستثمرون من قطر والسعودية ولبنان والأردن الحصة الأكبر خارج قطاعي النفط والغاز. أمَّا المُستثمرون من أميركا وآسيا فقد جاءت حصصهم 6% و5% على التوالي، ويعود ذلك إلى الاستثمارات الكندية والصينية في إنتاج واستكشاف النفط والغاز [1].

3 – العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي في سورية:

حقَّق الاقتصاد السُّوري مُعدَّلات نمو مُرتفعة نسبياً خلال الفترة 2000–2010، حيث بلغ وسطي مُعدَّل النمو ما يُقارب 6.2%، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 19326 مليون دولار عام 2000 إلى 59957 مليون دولار عام 2010، ويُظهر الشكل (3) أنَّ قطاعي تجارة الجملة والمفرق والخدمات الحكومية كانا المُساهمين الأساسيين في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000–2010، حيث ارتفعت مُساهمة قطاع تجارة الجملة والمُفرق في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010 من 15% إلى 20%، ويعود ذلك بشكلٍ أساسي إلى التدفُّق البشري الكبير للمواطنين العراقيين بعد الغزو الأمريكي (أكثر من مليون ونصف نسمة)، وما نجم عن هذا التدفُّق من زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات. أمَّا قطاع الخدمات الحكومية فقد ارتفعت مُساهمته من 8% إلى 14%، بينما جاء قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثالثة من حيث المُساهمة في النمو الاقتصادي، وحلَّ قطاع الصناعة والتعدين في المرتبة الرابعة بالرغم من انخفاض مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 30% إلى 24%، ثمَّ جاء قطاع التمويل والعقارات والبناء والتشييد، بينما انخفضت مُساهمة القطاع الزراعي بشكلٍ ملحوظ، وذلك نتيجة موجة الجفاف التي

[1] هيئة الاستثمار السورية. (2011)، ص. ص 10–15.

شهدتها سورية خلال الفترة 2008–2009، حيث انخفضت مُساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 25% إلى 16% خلال الفترة 2000–2010 [1].

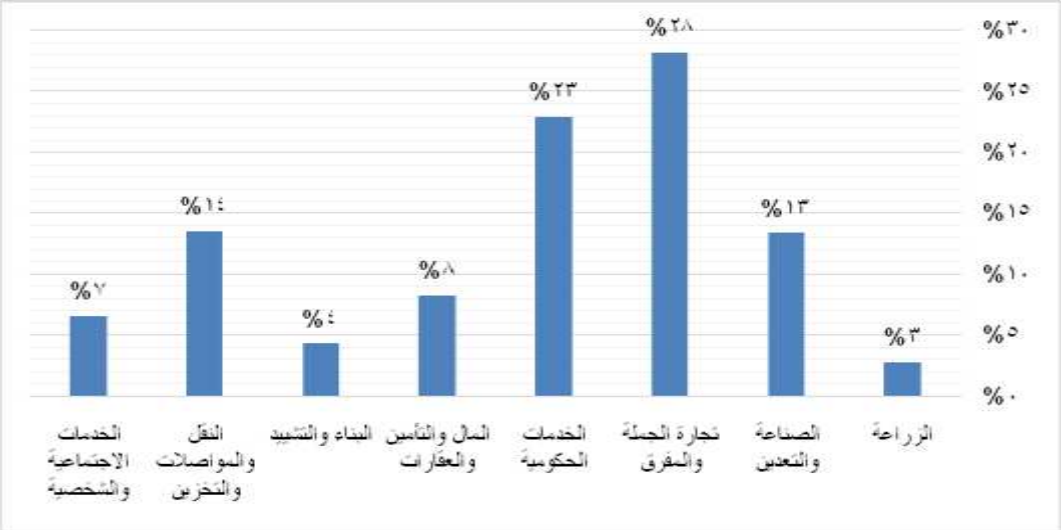

الشكل (3): المُساهمة في النمو الاقتصادي حسب القطاعات (2000–2010) (%) [2]

بمقارنة الشكل (3) مع الجدول (1)، يتبيَّن أنَّ قطاع الصناعة والتعدين (الذي يندرج ضمنه قطاع النفط والغاز) كان المُسيطر على جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر إلَّا أنَّه قد أتى في المرتبة الرابعة من حيث المُساهمة في النمو الاقتصادي، وهو ما يدل على أنَّ الاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية خلال الفترة 2000–2010 لم يكن عاملاً أساسياً في زيادة معدَّلات النمو الاقتصادي، ويُمكن تفسير ذلك بانخفاض كفاءة الاستثمار الأجنبي المُباشر في قطاع النفط والغاز، حيث أنَّ هذا الاستثمار لم يسهم بزيادة الإنتاج النفطي خلال هذه الفترة، بل على العكس فقد انخفض انتاج سورية النفطي من 31688 ألف طن عام 2000 إلى 21739 ألف طن عام 2010، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة إنتاج النفط السُّوري بالإضافة إلى نضوب عدد من آبار النفط وانخفاض إنتاجية آبار أخرى.

أمَّا بالنسبة إلى المُساهمة في النمو الاقتصادي حسب الإنفاق، يُظهِر الجدول (2) أنَّ الاستهلاك الخاص كان المُهيمن على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010، حيث بلغت مساهمته الوسطية حوالي 64%، ويُعتبر قدوم العراقيين إلى سورية بعد العام 2003 من أسباب ارتفاع معدَّلات الاستهلاك الخاص [3]. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ عودة جزء كبير من الأموال السُّوريَّة من لبنان وعدم استثمارها في مشاريع إنتاجية، وإنَّما تركُّزها في شراء العقارات وإقامة مراكز التسوُّق ومشاريع كان الهدف منها تبيِّض الأموال، كل ذلك ساهم في توسُّع الاستهلاك الخاص، كما أنَّ زيادة تحويلات المُغتربين، وخاصةً من الدُّول الخليجية ساهم بزيادة معدَّلات الاستهلاك الخاص، وقد كان لهذه التحويلات جانب سلبي تمثَّل بتوجُّه واضح للسكان نحو البضائع المُستوردة، ما أدَّى إلى انتشار نوع من النمط الاستهلاكي الترفيهي، والذي ظهر بشكلٍ واضح في اقتناء السيارات الحديثة والألبسة والأثاث المستورد والمُنتجات

---

[1] الأرقام الواردة مستمدة من المجموعات الإحصائية 2002–2011.

[2] الشكل من إعداد وحسابات الطالب بناءً على بيانات المجموعات الإحصائية 2002–2011.

[3] نصر، ربيع، محشي، زكي، وأبو إسماعيل، خالد. (2013). *الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية* . دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، ص 19.

الترفيهية، ما ساهم في زيادة العجز التجاري، وبالتالي فإنَّ فائدة هذه التحويلات على النمو الاقتصادي قد تآكلت بسبب زيادة المستوردات، أمَّا بالنسبة إلى الاستثمار الخاص فقد ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 6% إلى 13%، إلَّا أنَّ هذا الارتفاع لم يكن كافياً لتعويض التراجع النسبي للاستثمار العام.

الجدول (2): الناتج المحلي الإجمالي وتركيبه حسب الإنفاق (2000-2010)

العام	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		الاستهلاك العام		الاستهلاك الخاص		الصادرات		المستوردات	
	مليون $	نسبة	مليون $	نسبة	مليون $	نسبة	مليون $	نسبة	مليون $	نسبة	مليون $	نسبة
2000	2,124	11%	1,214	6%	2,400	12%	12,245	63%	4,622	24%	-4,009	-21%
2001	2,510	12%	1,349	7%	2,479	12%	12,560	61%	5,267	25%	-4,782	-23%
2002	2,579	12%	1,610	8%	2,548	12%	12,734	60%	6,402	30%	-5,005	-23%
2003	2,968	14%	1,745	8%	2,690	13%	13,026	63%	5,386	25%	-4,811	-22%
2004	2,680	12%	2,385	11%	3,092	14%	14,108	65%	6,855	27%	-7,703	-31%
2005	2,810	13%	2,711	12%	3,049	14%	15,468	70%	8,128	28%	-9,624	-33%
2006	2,776	12%	3,183	14%	3,119	13%	16,056	68%	9,751	29%	-0,259	-31%
2007	2,727	11%	2,933	11%	3,991	16%	16,787	65%	11,577	29%	-3,687	-34%
2008	2,421	8%	3,302	11%	4,265	15%	18,439	64%	15,200	29%	-8,027	-34%
2009	3,078	10%	3,280	11%	4,986	16%	19,215	63%	10,449	19%	-,283	-28%
2010	3,096	10%	4,151	13%	5,542	18%	20,758	66%	12,221	20%	-7,443	-29%

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية (2002-2011) وحسابات الطالب.

ولإظهار أثر الاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010، يُمكن استعراض نسب النمو الاقتصادي المُحقَّقة ومقدار تدفُّق الاستثمار الأجنبي المُباشر ونسبة هذا التدفُّق من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُظهره الجدول (3).

الجدول (3): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010.

العام	GDP [1] (مليون دولار)	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	FDI (مليون دولار)	مُعدل نمو الاستثمار الأجنبي المُباشر (%)	نسبةFDI من GDP
2000	19,326	0.60	270	2.66	1.40%
2001	21,099	5.12	110	-59.26	0.52%
2002	21,582	5.91	115	4.55	0.53%

[1] تمَّ تحويل القيم من الليرة السورية إلى الدولار اعتماداً على سعر صرف العملات الأجنبية (ل.س للدولار) الواردة في النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام 2005-2011.

0.73%	39.13	160	1.22	21,828	2003
1.28%	100	320	6.90	25,087	2004
2.02%	82.19	583	6.22	28,859	2005
1.98%	13.04	659	5.05	33,333	2006
3.07%	88.47	1,242	5.67	40,405	2007
2.8%	18.12	1,467	4.48	52,573	2008
2.66%	-2.25	1,434	5.91	53,939	2009
2.57%	7.32	1,539	3.44	59,957	2010

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية (2002-2011)، هيئة الاستثمار السورية (2011)، وحسابات الطالب.

يبين الجدول (3) ارتفاع نسبة FDI من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010 من 1.40% إلى 2.57%، وبالرغم من هذا التحسُّن إلَّا أنَّ هذه النسبة لا زالت متواضعة قياساً بدول الجوار وبدول العالم، حيث احتلَّت سورية مرتبة متأخرة نسبياً من حيث مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المُباشر الصادر عن منظمة الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، والذي يقيس تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد حلَّت سورية في المرتبة 70 بين 144 دولة في عام 2010، مقارنةً بالمرتبة 98 في عام 2000[1]. أمَّا بالنسبة إلى حصة سورية من إجمالي تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر الواردة إلى الدُّول العربية عام 2010 والبالغة نحو 64555 مليون دولار، فقد احتلت سورية المرتبة الحادية عشرة عربياً بنسبة 2.4% من إجمالي التدفُّقات، في حين احتلت السعودية المرتبة الأولى بنسبة 43.5%، وهو ما يُظهره الجدول (4).

الجدول (4): توزُّع تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر بين الدول العربية عام 2010 (مليون دولار)

الدولة	FDI	%	الدولة	FDI	%	الدولة	FDI	%
السعودية	28,105	43.5	السودان	2,064	3.2	العراق	1,396	2.2
مصر	6,386	9.9	ليبيا	1,909	3	عُمان	1,142	1.8
الإمارات	5,500	8.5	الأردن	1,651	2.6	الكويت	319	0.5
قطر	4,670	7.2	المغرب	1,574	2.4	فلسطين	180	0.3
لبنان	4,280	6.6	سورية	1,539	2.4	البحرين	156	0.2
الجزائر	2,264	3.5	تونس	1,513	2.3	اليمن	-93	-0.1

المصدر: هيئة الاستثمار السورية. (2011)، ص 7.

وبإدخال قيم معدَّل النمو الاقتصادي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المُباشر من الجدول (3) في برنامج SPSS، من أجل دراسة العلاقة بينهما، يتبيَّن أنَّ قيمة مُعامل الارتباط Pearson بين المُتغيرين تساوي 0.156، وهو ما يدل على أنَّ الارتباط بين معدَّل النمو الاقتصادي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المُباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010 وإن كان موجباً فقد كان ضعيفاً جداً، ما يؤكّد المُساهمة غير الفعَّالة للاستثمار الأجنبي المُباشر في تحقيق معدَّلات نمو اقتصادية خلال هذه الفترة.

[1] هيئة الاستثمار السورية. (2011)، ص 9.

ولدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي، يُمكن توظيف دالة الإنتاج Cobb–Douglas، وسوف يتُّم تقدير هذه الدالة باستخدام الاستثمار الأجنبي المُباشر والعمل كعوامل إنتاج، حيث يُمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$GDP = f(FDI, L) = A.FDI^{\alpha 1}.L^{\alpha 2} \quad (1)$$

حيث:

- GDP: *الناتج المحلي الإجمالي.*
- A: *معامل كفاءة الإنتاج (أثر المستوى التكنولوجي).*
- FDI: *الاستثمار الأجنبي المُباشر.*
- L: *عنصر العمل مُقاساً بعدد العمال (العمالة الكلية).*

لتقدير المُعادلة (1) فإنَّه يستوجب أولاً تحويلها إلى الشكل الخطي عن طريق إدخال اللوغاريتم الطبيعي على طرفي المُعادلة، وذلك على النحو التالي:

$$\ln(GDP) = \ln(A) + \alpha 1 \ln(FDI) + \alpha 2 \ln(L) \quad (2)$$

الجدول (5): بيانات الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المُباشر والعمل وقيم المُتغيرات الداخلة في معادلة الانحدار

Year	GDP (In Millions of $)	FDI (In Millions of $)	Labor (InThousands)	ln(GDP)	ln(FDI)	ln(L)
2000	19326	270	4468	9.869207	5.598422	8.404696
2001	21099	110	4730	9.956981	4.70048	8.46168
2002	21582	115	4821	9.979615	4.744932	8.480737
2003	21828	160	4469	9.990949	5.075174	8.40492
2004	25087	320	4340	10.13011	5.768321	8.37563
2005	28859	583	4693	10.27018	6.368187	8.453827
2006	33333	659	4860	10.4143	6.490724	8.488794
2007	40405	1242	4946	10.60671	7.124478	8.506334
2008	52573	1467	4848	10.86996	7.290975	8.486322
2009	53939	1434	4999	10.89561	7.268223	8.516993
2010	59957	1539	5054	11.00138	7.338888	8.527935

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية (2002–2011) وهيئة الاستثمار السورية (2011) وحسابات الطالب.

باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المُتعدد (Method: Enter) من خلال برنامج SPSS، وبإدخال قيم المُتغيرين المُستقلين وقيم المُتغير التابع الواردة في الجدول (5) في معادلة الانحدار، تظهر النتائج التالية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.960[a]	.922	.902	.131596131

a. Predictors: (Constant), Ln(L), Ln(FDI)

ANOVA[b]

Model		Sum of quares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.629	2	.814	47.023	.000[a]
	Residual	.139	8	.017		
	Total	1.767	10			

a. Predictors: (Constant), Ln(L), Ln(FDI)

b. Dependent Variable: Ln(GDP)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-12.858	8.728		-1.473	.179
	Ln(FDI)	.302	.051	.746	5.956	.000
	Ln(L)	2.523	1.053	.300	2.395	.043

a. Dependent Variable: Ln(GDP)

من جدول Model Summary، يتبيَّن أنَّ قيمة معامل الارتباط R=0.960 وهي قيمة عالية جداً، كما أنَّ قيمة مربع معامل الارتباط (معامل التحديد) R Square=0.922، وهذا يعني أنَّ المُتغيرات المُستقلة استطاعت أن تُفسِّر 92.2% من التغيُّرات الحاصلة في المُتغير التابع، أمَّا الباقي (7.8%)، فيُعزى إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في مُعادلة الانحدار، كما أنَّ قيمة مُعامل التحديد المُعدَّل Adjusted R Square=0.902 فتؤكّد القوة التفسيرية العالية لمُعادلة الانحدار.

يُظهر جدول تحليل التباين ANOVA أنَّ sig=0.000، وهي أصغر من مستوى المعنوية a=0.05، مِمَّا يعني وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المُتغير التابع والمُتغيرات المُستقلة، أي إنَّ المُتغيرات المُستقلة مُجتمعة لها تأثير معنوي في الانحدار.

ومن جدول المُعاملات Coefficients الذي يُظهر قيم ثوابت مُعادلة الانحدار الخطية والخطأ في التقدير لِكُلٍّ مُعامل، يتبيَّن أنَّ مُعادلة الانحدار الخطي المُقدَّرة يُمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\ln(GDP) = -12.858 + 0.302\ln(FDI) + 2.523\ln(L) \quad (3)$$

تُشير نتائج التقدير في المعادلة (3) إلى تطابقها مع النظرية الاقتصادية، حيث إنَّ كلاً من الاستثمار الأجنبي المُباشر والعمالة يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي، وتبيِّن هذه المُعادلة أنَّ كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المُباشر بنسبة 10% مع ثبات عدد العمال ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.02%، وكذلك الأمر، فإنَّ زيادة عدد العمال بنسبة 10% مع ثبات الاستثمار الأجنبي المُباشر سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25.2%.

الاستنتاجات والتوصيات:

1 –الاستنتاجات:

▪ هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000–2010، إلَّا أنَّ هذه العلاقة كانت ضعيفة جداً، حيث لم تكن مُساهمة الاستثمار الأجنبي المُباشر في النمو الاقتصادي فعَّالة خلال هذه الفترة، إلَّا أنَّ ذلك يعود إلى ضعف مُساهمة الاستثمار بشكلٍ عام في معدَّلات النمو المُحقَّقة، كما أنَّ تركُّز القسم الأكبر من الاستثمار الأجنبي المُباشر في قطاع النفط والغاز وعدم كفاءة هذا الاستثمار أدَّى إلى انخفاض فعالية الاستثمار الأجنبي المُباشر في التأثير على النمو الاقتصادي.

2 – التوصيات:

▪ العمل على تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المُباشرة بما يضمن زيادة مُساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي، وإصدار قوانين استثمار خاصة بكل قطاع اقتصادي من أجل كسر احتكار قطاع النفط والغاز لمُعظم الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على جذب استثمارات أجنبية تنقل معها التقنية وطُرُق الإدارة الحديثة وتُساعد على تدريب وتنمية العمالة الوطنية.

▪ محاولة توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الواردة نحو الاستثمارات التصديرية، بما يضمن زيادة الصادرات.

المراجع:

1. أبو السعود، محمد. (2010). *الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية (95).

2. توادارو، م. (2006). *التنمية الاقتصادية* (محمود حسني ومحمود محمود، مترجم). الرياض: دار المريخ للنشر.

3. الجندي، خزامى. (2010). *الاستثمار في الجمهورية العربية السورية* . دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 26. (2).

4. خضر، حسان. (2004). *الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية (32).

5. سوق دمشق للأوراق المالية. (2010). *التقرير السنوي*. دمشق.

6. القريشي، مدحت. (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات (ط. 1)*. عمان: دار وائل للنشر.

7. قويدري، كريمة. (2011). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر* . رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

8. الكفري، مصطفى العبد الله. (2010). *الاستثمار الأجنبي المُباشر في الدول العربية* . قُدِم إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون: الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق.

9. مصرف سورية المركزي. *النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي (2004–2010)*.

10. المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2002–2011*.

11. نصر، ربيع، محشي، زكي، وأبو إسماعيل، خالد. (2013). *الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية*. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات.

12. هيئة تخطيط الدولة و UNDP سورية. (2007). *التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025)، محور الاقتصاد والإنتاجية*. دمشق.

13. هيئة الاستثمار السورية. (2011). *التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية*. دمشق.